توقّع بدء نوع من الحوار الفلسطيني ـ الاميركي حتى في عهد ادارة ريغان الانتقالية» (**القبس**، الكويت، ١٣/١٢/١٩٨٨).

في الخطاب الموعود، تحدث عرفات عن «احترام حق العيش والسلام والامن للجميع، وفقاً للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. وقال، ان المنظمة ستعمل للوصول «الى تسوية سلمية شاملة بين اطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بما في ذلك دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة الاخرى في اطار المؤتمر الدولي». و«كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية»، أضاف عرفات، «أعلن من هنا، مرة أخرى: انني ادين الارهاب بكل أشكاله، واحيّي، في الوقت ذاته، جميع من أرى أمامي في هذه القاعة ممّن اتهمهم جلادوهم ومستعمروهم بالارهاب في أثناء معارك تحرير بلادهم من نير الاستعمار، وهم، اليوم، القادة الامناء لشعوبهم» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٤/١٢/١٩٨٨).

ولكن، على الرغم من ان الخطاب تضمّن مبادرة سلمية ونداءً موجهاً الى «قادة اسرائيل» من أجل الشروع في بدء مفاوضات في جنيف «لصنع السلام» في الشرق الاوسط، فانه بدا واضحاً ان الزعيم الفلسطيني، حسب مصادر اميركية، رفض الذهاب بعيداً في تلبية المطالب الاميركية التي نقلت اليه في الايام الاخيرة، والتي دعت الى اعلان اعتراف واضح، وصريح، بحق اسرائيل في الوجود (**تايم**، ١٦/١٢/١٩٨٨، ص ٨). ولكن لوحظ انه ضمّن خطابه عبارة «دولة اسرائيل»، الامر الذي دفع دبلوماسياً غربياً تابع الخطاب الى القول: «اذا كانت الولايات المتحدة تعتقد بأن لفظ هذه العبارة يعني الاعتراف باسرائيل، ففي استطاعتها، عندئذ، مباشرة الحوار مع المنظمة... أما اذا كانت ترى أن على القيادة السياسية الفلسطينية تلبية شروطها حرفياً، فهذا معناه ان الحوار مؤجل» (**الحياة**، لندن، ١٤/١٢/١٩٨٨).

مرة أخرى، كانت ردود وزارة الخارجية الاميركية، في الاجمال، سلبية. وقال الناطق تشارلز ريدمان: «اننا استمعنا الى خطابه [عرفات]، بدقة، ووجدنا فيه أشياء هامة وتطورات ايجابية»؛ لكنه كرر موقف بلاده السابق بقوله: «الّا ان ما ورد في الخطاب ما زال غامضاً بشأن قضايا رئيسة، وهي قبول القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، ونبذ الارهاب». وأكد «ان على م.ت.ف. وعرفات ان يعلنا، بوضوح وبساطة، دون غموض، الاعتراف بهذه الشروط الاميركية كي يبدأ الحوار بين الولايات المتحدة والمنظمة». وأضاف: «ان هذا لم يحدث في خطاب عرفات؛ ولذلك، فان سياسة واشنطن، في هذا الشأن، لا تزال كما هي». وكرّر القول: «ان ما ورد في خطاب عرفات هو خطوة متقدمة في العملية الجارية، لكن لا يزال مطلوب منه تلبية هذه الشروط بوضوح وصراحة» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٤/١٢/١٩٨٨). وكشف ريدمان ان بلاده تجاوبت مع «دول قامت بدور الطرف الثالث» وطلبت من الولايات المتحدة تقديم مطالبها، الّا انها لم تجر أي اتصال مباشر مع المنظمة. وأكد ان المسؤولين لم يروا نص الخطاب قبل توزيعه الرسمي، وأشار الى ان شولتس، شخصياً، قوّم خطاب عرفات، وقال انه ينقصه الوضوح والكلام المباشر غير الغامض حول بعض المسائل (**المصدر نفسه**).

«الطرف الثالث»، كما تبيّن فيما بعد، كان حكومة السويد، وبالذات وزير خارجيتها ستين اندرسون، الذي لعب دور الوسيط وساعي البريد، فيما كان، عملياً، تفاوضاً غير مباشر بين الولايات المتحدة والمنظمة. فبعد خطاب عرفات، بدأت السويد تحركها الدبلوماسي الذي ركّز، في البداية، على معرفة ما تريده الولايات المتحدة، تماماً، لبدء الحوار، بعدما اعتبرت ان خطاب الزعيم الفلسطيني في الجمعية العامة كان «غامضاً». وانصبّت جهود اندرسون، التي رافقتها اتصالات عربية بالادارة الاميركية، على الوصول الى نص محدّد يتلاءم مع الاتفاق الاميركي ـ الفلسطيني الذي تمّ التوصل اليه قبل القاء رئيس المنظمة خطابه في الجمعية العامة، وهو الخطاب الذي كان يفترض ان يؤدي الى فتح الحوار (**نيوزويك**، ١٩/١٢/١٩٨٨، ص ٢٨).

كانت حجّة عرفات، في كل الاتصالات غير المباشرة الجديدة مع الادارة الاميركية، انه استجاب للمطالب، وقال: «استخدمت المعاني ذاتها، ومن دون شك لا نستطيع ان نضع في اللغة العربية ما نضعه في أي لغة أخرى، مثل الايطالية، أو الالمانية، أو الانكليزية؛ فلكل لغة روحها واسلوبها